قد يفيده في المقام الخطابي بمعونة القرائن كما هو صريح كلامهم
وأما ثانيا فلان ما ذكره انما يتوجه لو كان حصره في التعلق
بالله بالقياس الى تعلقه بالغير واما اذا كان بالقياس الى عدم
تعلقه به تعالى على ان يكون حصر قلب بان يعتقد ردعي ان
جملة المحامد المتغايرة بالذات مقصورة على عدم التعلق
بالله لا تتجاوز الى التعلق بالله تعالى او على ان يكون قصر افراد
بان يعتقد مشترك ان من جملة المحامد المذكورة ما لم يتعلق بالله
تعالى بوجه فجملة المحامد وجنسها مشتركة بين وصفي
التعلق وعدم التعلق به تعالى او على ان يكون قصر تعيين
بان يعتقد احد ان احد الوصفين متحقق في جملة المحامد او
جنسها او يتردد في انه التعلق او عدم التعلق فاد يتوجه على الاستغراق
بوجه ويتوجه على الجنس ولذا قيل الشريف الاستغراق دون الجنس
والمحشي لم يطلع عليه واقتفى اثره اتباعه **ثم اعلم** انه
قد اشرنا الى ان مبنى ايراد المحشي عليهما جعل التعلق تعلق السبب
بالسبب بناء على ان الحمد مسبب عن المحمود عليه وهو سبب
عن خلق الله تعالى اياه وهذا التعلق غير تعلق الصفة بالموصوف
كما اشرنا فيما سبق فمن توهم هاهنا بان في كلام المحشي شائبة
قيام الصفة بالموصوف الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين فقد
ركب متن عميا وارد فمن قال ان تعلق الحمد اعم من تعلق
الصفة بالموصوف فالشائبة واقعة ولو سلم فلا شك
في وقوعها على احتمال اختصاص الصفة بالموصوف **قوله**
اللهم الا ان يراد كل فرد اي من الحمد المعرف بلام الاستغراق
كل فرد اعم من ان يكون فردا واحدا حقيقيا او اعتباريا وما فرضته
من الفرد الواحد المتعلق بشخصين وان كان فردا واحدا بالذات
الا انه فرد ان باعتبار تعلقه بهما اذ هو بحسب اعتبار يا يرة باعتبار
آخر فهناك فردان اعتباريان فعلى تقدير ان يكون جميع
الافراد الحقيقية والاعتبارية متعلقة به تعالى فاما ان يلزم
الحصر

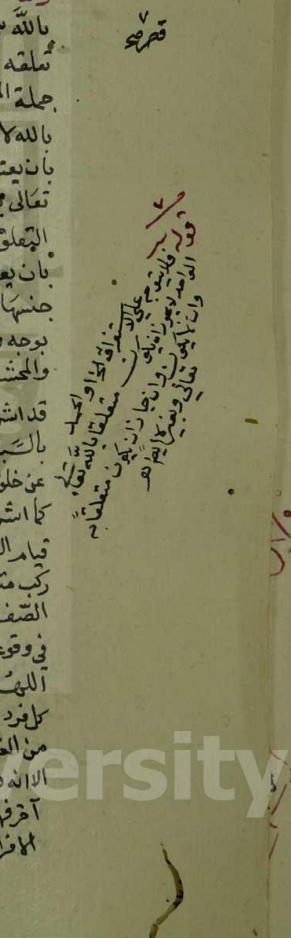

الحصر واما ان يبطل الكلية فهو جواب عن الايراد على
الاستغراق لا على الجنس ويشير الى انه غير مدفوع عن الجنس
بوجه ولذا لم يقل به الشريف واشار بكلمة اللهم الى ضعف
الجواب كما هو المعتاد لان لام الاستغراق انما يستغرق الافراد
الحقيقية المتغايرة بالذات بحسب الظاهر فاستغراق
الكل بعيد جدا وان امكن بقرينة ان الحصر المطلوب المناسب
لمقام الحمد لا يحصل الا به كما ان الاستثناء في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر لا يصح الا بالاستغراق فهذه القرينة
حمل اللام عليه **قوله** من الافراد المتغايرة بالذات وهي الاقوال
والافعال المتغايرة بالشخص وان كان الحامد والمحمود عليه واحدا
فيها بل وان كان المحمودية واحدا ايضا فيها فالافراد المتغايرة
بالاعتبار ما في قول واحد او فعل واحد بالشخص كما اذا قلت حمدت
زيدا على انعامه فهو وان كان قولا واحدا بالشخص كما اذا فاذا الا انه
باعتبار تعلقه بزيد المحمود الكاسب للانعام المحمود عليه يغايره
باعتبار تعلقه بالواجب تعالى الخالق للانعام على مذهب الاشاعرة
قوله ويحمل الكلام على الادعاء الخ بمعنى ان الفرد الاعتباري
الحاصل باعتبار تعلقه بغيره تعالى غير متعلق به تعالى فجعله
متعلقا به تعالى ايضا يحتاج الى ادعاء التعلق حتى يصدق
الكلية على طريق ما افاده الشريف في دلالة لام الجنس على الحصر
في مثل زيد الامير من ادعاء اتحاد جنس الامير بزيد **فان**
قلت الحاجة الى الادعاء لان تعلق الحمد بغيره تعالى
باعتبار مكسوبية المحمود عليه له ولا شك ان كسبه باعتبار توفيقه
تعالى اياه فهو بهذا الاعتبار متعلق به تعالى ايضا **قلت** غاية
ذلك اثبات التعلق بوجه آخر وهو لا ينفي تعلقه بغيره تعالى
بل له تعلق بالعبد باعتبار الكسب الموفق له قطعا وما ذكرته
بعينه مدار ذلك الادعاء وبما ذكرنا علمت فساد ما قيل بيشعر كلامه
بان هذا الادعاء انما يحتاج اليه بعد التعميم من الافراد الاعتبارية

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)